

البنى الاجتماعية و ظاهرة السلطة داخل المجتمع المحلي في الجزائر

بلحميتي مهدي: طالب دكتوراه
إشراف: أ.د. زمور زين الدين
جامعة محمد بن أحمد وهران 02 - الجزائر -

الملخص:

لقد كان للسيرورة الزمنية و الصدمات المختلفة التي عاشتها المجتمعات المغاربية عامة و المجتمع الجزائري خاصة ، و تأثير مختلف الأنساق و النظم و البنى على مستوياتها المحلية تأثير بارز في إفراز مجال محلي ظاهره حداثي، لكن بعمق لازالت تتخلله العديد من المؤثرات التي لا تمد للحدثة بصلة، و يمكن تصنيفها على أنها لا عقلانية حسب عالم الاجتماع ماكس فيبر، فالظاهرة السياسية و الفعل الاجتماعي و الهيمنة و خاصة ظاهرة السلطة ، داخل هذا المحيط معقد فسيقائي فهمه و تفسيره في غاية الصعوبة، فهو بين ماض قائم على التحالفات القبليّة و القرابة والعروشية والعرف و الصلح و الزاوية و كبير الدوار...الخ، وحاضر قائم على المؤسساتية و التخصص والقانون و الضبط و العنف الشرعي، و من هنا نحاول من خلال موضوعنا هذا البحث عن مكانة السلطة في الفضاءات المحلية الجزائرية و تأثير البنى الاجتماعية فيها و في عملية بنائها .

الكلمات المفتاحية: البنى الاجتماعية ، السلطة ، المحلي ، القرابة ، الزبونية ، المجال السياسي.

مقدمة:

إن ظاهرة السلطة والقهر والتحكم لم تغب عن الفعل الإنساني خلال كل الفترات التاريخية التي مر بها، وهذا ما أكد عليه بن خلدون من خلال نظريته نظرية الوازع حيث رأى وجوب وازع يردع الخلائق عن الظلم مع عدم الاهتمام بالصيغة التي يتم من خلالها الضبط والتحكم داخل المجتمع سواء كانت دينية تتجسد في دعوة ما أو دنيوية تعبر عن ايدولوجية علمية أو فلسفية . وان كانت الدولة شكل من أشكال السلطة هذا باعتبار كونها الحاكم الوحيد لأجهزة العنف الشرعي والقهر الإيديولوجي والممثل الوحيد لجميع المؤسسات والسلطات وباعتبار شرط الرضا والقبول المبدأ الضامن لاستقرارها المنعقد بينها وبين الطرف الآخر المتمثل في الشعب، إلى جانب تطورها التاريخي الذي يخول لها السيادة والطاعة بداعي الأقدمية والتضحية فقد سعت في الجزائر بعد المعطى الكولونيالي و امام الباترمونالية الى تأسيس هياكلها من خلال ما سمي في الادبيات بمرتكزات الدولة الوطنية من خلال اشكال حدائية كالمؤسسات و بناء مؤسسة الجيش و احزاب و منظومات ادارية .. الخ ذات صبغة حدائية. ورغم هذه المعطيات السوسيوولوجية الحديثة التي تحلت بها الدولة الجزائرية، لا يزال هذا المجتمع محافظا على العديد من المميزات الانثروبولوجية القائمة على القرابة والانتماء العائلي والجهوية والعرقية، بل تعدت اطارها الاجتماعي إلى الإطار الرسمي القائم على سلطة القانون و فقط لتستغله وفق تصوراتها العروشية والشعورية الضيقة في كثير من الاحيان ، لتقف بهذا الشكل كعائق أمام المسار الديمقراطي وتكبح في عديد من الاحيان عملية بناء الدولة و تجسيد فعالية المواطنة في مجتمع من شأنه انه قائم على الحرية والتعددية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، مما يؤكد الحضور الفعلي للبنى الاجتماعية و خاصة التقليدية منها في الكثير من الاشكال الحدائية ضمن مجالات السلطة في مجتمعاتنا المحلية .

1 - سوسيوولوجيا البناء الاجتماعي المفهوم الوظيفة والخصائص :

1- مفهوم البناء الاجتماعي :

إن التعريف المبدئي للبناء أو البنية Structure ينطلق من اعتباره مجموعة العلاقات الثابتة بين عناصر متغيرة، يقدم جان بياجيه تعريفا شاملا لها على أنها [نسق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا ومن شأن هذا النسق أن يظل قائما ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق، ولا بد لكل بنية أن تتسم بخصائص هذه الكلية والتحويلات والتنظيم الذاتي]¹ .

¹ -حسين عبد الحميد رشوان، البناء الاجتماعي (الأنساق والجماعات)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007 ، ص 03 .

ويرى بومور فيه كلا مركبا يشمل النظم الأساسية السائدة في المجتمع والجماعات المختلفة التي يتألف منها ذلك أن للمجتمع متطلبات وظيفية سواء ما كان يتعلق منها بالإتصال أو الإقتصاد أو التنشئة الإجتماعية أو السلطة، والأقرب أكثر ما بلوره إيمليو و ليمز حول البناء الإجتماعي على أنه يتضمن السيطرة والتبعية والطبقة والتدرج والسلطة والدولة حيث يرى فيه أنه عبارة عن مجموعة من المراكز التي تربط بين الأفراد والجماعات في مجتمع معين، والعلاقات التي تتضمن الواجبات والحقوق المقررة اجتماعيا، أي أن هذا البناء يحدد على أنه النموذج المستقر للتنظيم الداخلي لجماعة ما، يتضمن مجموع العلاقات الموجودة بين أفراد الجماعة، بعضهم مع بعض من جهة، و العلاقات الموجودة بين الجماعة و جماعة أخرى من جهة ثانية¹.

2. التطور التاريخي لمفهوم البناء الاجتماعي والوظيفة:

إن المتمعن في قراءات مفهوم [البناء الاجتماعي] يدرك أهمية هذا المفهوم في الحقل السوسيولوجي فقد اثبتت الدراسات انه يتمدد إلى كتابات و اسهامات المفكرين الأوائل للفكر الاجتماعي فمنهم دي مونتسكيو 1682- 1755 التي كان يعتقد أن المظاهر الاجتماعية تكون وحدة متماسكة منسجمة رغم الإختلاف والتفاوت وهذا ما أكد عليه في كتابه روح القوانين، الذي رأى أن فهم قوانين أي مجتمع سواء كانت محلية أو دولية لا يكون إلا في ضوء علاقاته بالنظم السياسية والإقتصادية والعادات والتقاليد وحجم السكان وأمزجة الناس وعلاقاتها بالتركيب الاجتماعي الكلي، وقد عالج أوغست كونت 1798 - 1857 فكرة البناء الاجتماعي وذلك عن طريق الستاتيكا والديناميكا الاجتماعية الذي حلل من خلالها الأجزاء المختلفة التي تكون النسق الاجتماعي والسمات والخصائص الضرورية التي يمثلها البناء الاجتماعي.

أما سبنسر 1820 - 1903 فتناول هذا المفهوم عن طريق مماثلة المجتمع بالكائن العضوي فألى جانب التكوين فهو يقوم أيضا بوظائف تتم عن طريق التساند الوظيفي والإعتماد المتبادل بين نظم المجتمع لإيجاد حالة من الإتزان داخل المجتمع، إلا أن سبنسر لم يحدد تعريف لكلمة البناء، أما إميل دور كايم 1858 - 1917 عالج البناء على أنه مجموعة من الأفراد يعيشون في إطار من النظم القانونية والسياسية والإقتصادية المستمرة والمستقرة لفترة طويلة من الزمن، كما انه رأى أن الحياة الاجتماعية هي بمثابة الوظيفة للكائن العضوي التي تقوم بإشباع جميع احتياجاته .

في حين كان دوركايم يرى أنه كلما كبر وتعقد المجتمع ظهر مبدأ تقسيم العمل الذي يقوم بالحفاظ على نفسه وتحقيق التكامل ما بين وظائفه وهذا ليس محققا في المجتمعات التقليدية، أما تصور الأنثربولوجي البريطاني إيفانز بريتشارد فينظر إلى البناء الاجتماعي على أنه الجماعات الاجتماعية الدائمة مثل القبائل والعشائر والزمم الاجتماعية التي تحتفظ ببقائها واستمرارها وهويتها كجماعة بالرغم من التغيرات في العضوية، فالجماعة من حيث هي مجموعة من العلاقات قائمة بالرغم من

¹ - عيسى الشماس، مدخل الى علم الانسان (الانثربولوجيا) . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004 ، ص 134 .

تغير أعضائها، أما الجماعة الصغيرة فهو يخرجها من هذا البناء لأنها تزول بسرعة، كما أن تصور بريتشارد للجماعة على أنها وحدة متميزة عن باقي الجماعات الأخرى والأشخاص فيها مقيدون بالتزامات اتجاهها وبهذا الشكل يعتبر القبيلة والبدنة وطبقة العمر جماعات .

في حين كان يرى مالينوفسكي أن البناء الاجتماعي واحد لكل المجتمعات وإنما الاختلاف يكمن في تلبية حاجياته والطرق الوظيفية المختلفة في تحقيق تلك الغايات، وهو يضرب مثلا في الزواج فالزواج الغاية منه الإنجاب والحفاظ على النسل إلا أن طرق وعادات وتقاليد الزواج تختلف من مجتمع إلى آخر¹، أم فيما يخص الوظيفة فقد عرفها ميرتون على أنها النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تعمل على تأقلم أو تعديل النظام كما أن تلك الأنشطة قد تكون نافعة لبعض الأنظمة أو مضرّة بالأخرى، ويقوم الإتجاه الوظيفي على ركيزتين أساسيتين:

1- أنه لا يمكن عزل وظائف الفرد عن باقي المجتمع أو العكس وفهم أي ظاهرة اجتماعية لا يمكن إلا من خلال وظائفها.

2- الوظيفة ضمان لاستمرار وبقاء المجتمع².

3. البناء الاجتماعي والوظيفة:

هذا الطرح هو مرآة عاكسة للطرح البيولوجي الذي لا يفرق بين الأعضاء البيولوجية للجسم ووظائفها، فالإتجاه البنائي الوظيفي ينطلق من مسلمة مؤداها تكامل أجزاء النسق والإعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع، فهذا الأخير ومكوناته هو بمثابة الكائن العضوي وجميع نشاطاته واتجاهاته ومواقفه تتشكل في نظم اجتماعية [الأسر، الهيئات الإقتصادية والسياسية، ...]، وقد وضع هذا الإتجاه بعض المقاييس للكشف عن مختلف النظم التي يتألف منها النسق الاجتماعي وهي [حاجات النسق، سلوك النسق، الأجزاء التي تقوم بينها علاقة الإنتماء المتبادل]، وفهم ما تحتويه النظم من علاقات ترابط وتفاعل وتساند ووظائف وأدوار من شأنها الحفاظ على تماسك وتوازن والتكامل داخل النسق الكلي ألا وهو المجتمع الذي هو موضوعها الرئيسي للدراسة، ويهتم هذا الإتجاه بالآتي:

- ترتب الأجزاء وعلاقاتها فيما بينها التي تتم بطريقة نظامية ضمن الحدود التي رسمها النظام.
- لكل نسق إحتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يفتى أو يتغير تغيرا جوهريا وكل مجتمع يحتاج لأساليب لتنظيم السلوك - قانون - وإشباع الحاجيات من شأنه إحداث التوازن وإن لم يكن فهو سائر إلى حالة من اللاتوازن.
- كما أنها وضعت مقاييس من شأنها التعرف على العلاقة النظام بالفرد والمجتمع والنظم الاجتماعية الأخرى.

والثابت أن الوظيفة تتغير إلا أن البناء لا يتغير والثابت أيضا أن دوام النظم الاجتماعية الكبرى في كل الثقافات وفي كل الأزمنة باق، والبناء والوظيفة تتغير¹.

¹ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. مصر: دار المعارف الجامعية، سنة 2005، ص 43 .
² نفس المرجع، ص 45 .

4 - التغير البنائي:

إن هذا المفهوم هو حالة صحية في تاريخ البشرية إلا أنه يمتاز بالتثاقل الكبير خاصة في تلك المجتمعات التقليدية والتي من ضمنها المجتمع الجزائري وإن كان في واقع الأمر هو فيما يسمى بالمرحلة الإنتقالية، والتغير البنائي في إطاره النظري والمفاهيمي هو ظهور تنظيمات وأدوار اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويصاحب حدوث هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات الاجتماعية، وقد عرفه موريس جينزبرج على أنه يحدث في بناء المجتمع أو في حجمه وتركيب أجزائه ويشكل تنظيمه الاجتماعي وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع يبدأ أفراداه في ممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها خلال الفترة السابقة للتغيير.²

5- خصائص البناء الاجتماعي: يمكن حصرها في أربع نقاط رئيسية وهي:

1. البناء الاجتماعي يتكون من أنماط العلاقات: هي تفاعل فردين أو أكثر حول التوافق أو التعارض حول مصلحة ما، وعليه لا يمكن ملاحظة البناء الاجتماعي إلا في صورة علاقات اجتماعية محسوسة أو متكررة بين أفراد أو جماعات مجتمع معين.
2. البناء الاجتماعي كل أو نسيج متشابك الأجزاء: قد صنفت الأنماط إلى ثلاث أقسام هي:
 - أ- التجمعات أو الجماعات التي تكون المجتمع.
 - ب- النظم التي تسير هذه التكتلات داخل المجتمع.
 - ج- المراكز الاجتماعية سواء للأفراد أو الجماعات وما يقومون به من أدوار وعليه فالمجتمع يتكون من كل هذه الأجزاء التي تتبلور فيما بينها ليست منعزلة أو مستقلة بذاتها أو كيانها عن الآخر.³
3. البناء الاجتماعي مستقر ومستمر ليس ثابتا: وهو يسعى إلى ذلك من خلال تعميم التماسك ما بين أطرافه فالجماعات الكبيرة مستمرة عبر الزمن بفضل حفاظها على كيانها وهيكلها وأجيالها وعلاقاتها فهي وحدات أساسية في البناء الاجتماعي على غرار الزمر الاجتماعية المؤقتة التي تزول بسرعة فهي خارجة عن البناء الاجتماعي⁴، والاستقرار لا يقصد به الستاتيكا والجمود المطلق وإنما هو تغير ديناميكي بفعل الحركة الاجتماعية داخله بفعل نشاط الأعضاء فيه كتجدد الخلايا داخل الجسم، كما أن التغيير داخل المجتمع يمتاز بوتيرة سريعة في المجتمعات الصناعية ونسبية في الدول النامية وضعف في المجتمعات التقليدية والبدائية، وتغير البناء الاجتماعي يكون نتاج ضغوط خارجية أبرزها الحروب وهذا ما فعلته بعض الدول الاستعمارية في مستعمراتها.

¹ نفس المرجع، ص 31.

² - أنظر : سعيد فالج الغامدي، البناء القبلي والتحضر (في المملكة العربية السعودية)، الإسكندرية: المكتب الجامعي، ص 114.

³ - حسن عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 21.

⁴ - نفس المرجع، ص 22.

4. العلاقات الدائرة ما بين الأفراد تشكل أساس ونظم بمعنى أنها تؤدي وظيفة معينة كما هو شأن القرابة والعلاقات السياسية والاقتصادية.³

2 - مقاربات نظرية حول التغير في بني المجتمع المغاربي :

إن عدم الفصل بين المستوى المعرفي والايديولوجي وتأثيرات اسقاطات النزعة المركزية من جهة واشكالية او قدرة التمكن من تعميم نتائج كل من حانتو ولوترنو حول الدراسة التي اجروها على المجتمع القبائلي في الجزائر على كل المجتمعات الاخرى البربرية والغير بربرية من جهة اخرى، توافقا مع ما جاء به دوركايم في طرحه ان التضامن الآلي سائر الى الزوال كونه يتلاشى تدريجيا ليحل محله التضامن العضوي كحتمية تاريخية وهذا ما أكده في مؤلفه تقسيم العمل الاجتماعي، اما الطرح الآخر فهو يؤكد ثبات الوحدات الاجتماعية المنغلقة وهذا ما أكده الأنثروبولوجيين الوظيفيون ووجوب إعادة النظر في بعض المفاهيم كالجذ الاسطوري فقد فقد هذا الأخير دعائمه في الواقع الحديث وتحول الى رمز لمركزية الوحدة الاجتماعية، حيث لعبت المكونات الجغرافية والاجتماعية والسياسية دورا أساسيا في هيكل القبيلة في شكلها الحديث نسبيا وادى الإختلاط والولاء والإلتجاء والتزواج الى ضعف العصبية الدموية ووحدة النسب والاصل كما لعب مفهوم الإنتماء القبلي دورا مهما من حين لآخر علاوة على ذلك ما قدمه فيير في مفهوم الدولة الباتريمونالية الذي يتضمن مرتكزات الارث الابوي والملكية العسكرية وتمركز الحكم وتبعية الاطراف مدى اسقاطه على الحركة التاريخية للتجمعات ذات الارث القبلي في منطقة المغرب العربي وعلاقتها بالدولة المركزية¹.

كل هذه المقاربات في دائرة توصيف حال التغير داخل هذا المجتمع والتشكيك فيه الى حد ما وهذا بدوره يطرح سؤال جوهرى هو كالاتي :

1 - هل التحديث في البناء الاجتماعي المغاربي تواصل ام قطيعة ؟

تشكل الاحداث اليومية في الارياف تساؤلات عميقة حول مصير الاحكام النظرية المتعلقة بالتفاعل الاجتماعي وحضور الدولة وكذا حول تبلور ادوار الفاعلين في المجتمع المدني ومدى تفكك البنى التقليدية وانتشار نظام التحديث وتبدل هوية الانماط الانتاجية الجديدة على الرغم من طول فترة إعلان بعض هذه البلدان عن تبنيها التحديث مازالت مجتمعاتها او اجزاء منها تتعرض الى بعض النزاعات والتوترات بين القبائل وتعرض اجهزة الضبط الاجتماعي والامني فيها الى تحديات خطيرة سرعان ما تحاول الالتفاف حولها من خلال تكتيكات التأجيل والارجاء او التهميش اما تعبيرا على عدم القدرة على حسمها او الغاء لاسباب وجودها او تواطؤا معها كما انها حاولت الخروج من هذه القبضة من خلال الظهور في المدن التي هاجر اليها الريفيون او حتى محليا في بعض فلول البناء الاجتماعي، كما سعت الى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات الرمزية والتنظيمية في مجالات وجودها التقليدي من خلال التستر داخل المجالات المدنية ساعية الى التحكم في ادارة الصراعات المحلية وقد اتخذت من النشاطات السياسية حيزا للتعبير عن ذاتها.

¹ - محمد نجيب بوطالب ، سوسيوولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006 ، ص21.

ان المجتمع العربي يعيش حالة من التناقض والازدواجية فالاجراءات التي احدثها الاستعمار ثم الدولة الوطنية في المغرب العربي ليست بعيدة على ذلك في تفكيك البنية القبلية وحلحلة البناء الاجتماعي التقليدي ليندمج المجتمع القبلي في المجتمع الوطني عن طريق التحديث في الاجهزة والاطر بالعمل على تفكيك البناء القبلي وعلى الرغم من هذه الاجراءات وغلبة الوعي السياسي الجديد القائم على بناء الدولة الامة وانتشار قيم المواطنة وعموم العلاقات المدنية الا انه لم يتم القضاء على البنية القبلية وتذويبها في كل المستويات والدليل على ذلك :

- ابداء القبيلة نوعا من مقاومة الدولة وبالتالي مقاومة مفهوم المواطنة وقد تتحول الى نوع من التعايش كما ان كل بنية تنفي مشروعية الاخرى .
- التهميش الاجتماعي والجهوي يكرس الانطواء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات وعليه اضعاف الاندماج الوطني .
- مقاومة السياسي بالاجتماعي فالكوت على التظاهرات القبلية وفي بعض الاحيان اذكائها يشكل شكلا من اشكال مقاومة التطرف الديني الذي يهدد الدولة .
- تعييد الجماعات القبلية اعادة انتاج العلاقات الحميمة خاصة حين ضعف فرص الحوار وفقدان العدالة في المجتمع طلبا للامان.

وعليه تقوم فرضية القطيعة والتواصل المركبة على ان التغيرات التي حدثت اضعفت البنى الاجتماعية وفتت البنى التقليدية باحلال بنى وعلاقات جديدة الا ان هذه البنى لازالت موجودة وباشكال متخفية

كما أن تلك الظواهر القرابية والجهوية وغيرها تعبر عن ردة فعل اجتماعية على تحطيم البنية القبلية وهيكلها ،وعليه فالتحديث فكك القبيلة ولم يقض عليها كما انتج ازدواجية الانتماء لدى الفاعلين فالاندماج الوطني لم يبلغ الاندماج داخل الدوائر المحلية¹.

2 - الدولة الوطنية الحضور والتمثلات :

قد ارتبط ظهور الدولة بالاستعمار كما هو الحال في الانظمة السياسية في البلدان المغاربية وقد كان لنشوء الدولة في هذا الجو العدائي دور اساسي في تاجيل مشروع مجتمع الدولة الذي طمحت الدولة الوطنية الى تكوينه فمن جهة ظل هذا المجتمع يعيش على وسائله التقليدية القائمة على تنمية المواشي والزراعة والفلاحة كما ظل مستمسكا بنظام القبيلة والولاء لها من جهة ثانية² ، وعلى طول تاسيس الدولة وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها الدولة الوطنية الاولى في تكوين الدولة ومحاربة الولاء للقبيلة وعلى طول هذه الفترة كان تاسيس مجتمع الدولة عبارة عن استنزاع للبنية الاجتماعية القبلية في المدن والقرى الناشئة ولئن وجدت عملية الاستيطان هذه قبولا اكبر وقد كان لاستقرار هذه المجموعات القبلية في المراكز الحضرية اثره البالغ في تعقد البنية الاجتماعية لمجتمع القبيلة الذي

¹ نفس المرجع ، ص 21، ص 24 .

² نفس المرجع ، ص 25 .

قامت عليه فالدولة وقد تجلى هذا التعقيد في ارتفاع كثافة السكن في مساحة المدينة والقرية التي ادت الى دفع التوجه الجمعي الى الدولة كمؤسسة اجتماعية بديلة لمؤسسة القبيلة بعد ان عجزت هذه الاخيرة على احتواء افرادها ، فاصبحت الدول الموزع المباشر للاسعاف وقطع الارض للاستقرار وبدأ الناس هكذا كأنهم تجاوزوا النظام التقليدي ومع الزمن بدأت سلطة الدولة تتدعم ونظام القبيلة يتراجع بفعل التلاكم الاجتماعي في المدينة بفعل تغيير نظام الانتاج واحلال اقتصاد السوق ، وهكذا عرف نوع من الولاء للدولة وهكذا حملت الدولة الوطنية مجتمع القبيلة على الاستقرار والتحضر من جهة وعلى محاربة سلطة القبيلة ومحاولة استبدالها تدريجيا بالولاء للدولة وتدعيم مفهومها وبهذا الشكل وجهة ضربات متتالية للقبيلة حيث الغي نظام نظام شيوخ القبائل لكون الدولة هي المسؤولة عن المواطن مباشرة من دون وساطة¹

3. البنى الاجتماعية و الفضاء السياسي المحلي :

1 - طبيعة البناء السياسي والمجتمعي في بنية المجتمع الجزائري :

اذا نظرنا الى واقع طبيعة البنى في الجزائر سنلاحظ انها ليست تقليدية كما انها بالقطع ليست حديثة بالمعنى التام لهذه الكلمة وانها ربما هو ينتهي الى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بانه يمثل المجتمعات الانتقالية Transitional Société وهي مجتمعات تسود فيها درجة من الاتكامل والذي اثبت ذلك من خلال بعض المؤشرات ، وهي كالاتي :

أ - مؤشر التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي :

حيث نجد وجود تكوينات اجتماعية متجاوزة تفتقد الى التجانس الاجتماعي ، ان المطلوب بناء منظومة سياسية تستند الى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا واقتصاديا وتوفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية وهذا بدوره يرتبط بالتجانس الثقافي وبمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية، واذا كانت هناك صعوبات عديدة مرتبطة بغياب الدولة فانه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تكون بديلا فعلا وخاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ومراقبة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولكن تبقى مسألة عدم فعالية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها ايضا².

ب - التعقيد المؤسسياتى ﴿ المؤسساتية ﴾ :

¹ - محمد الأمين ولد مولاي ابراهيم، المجتمع الموريتاني من القبيلة الى الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 243، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1999، ص44.

² - هشام عبد الكريم ، السياسة و مسألة التنمية في الجزائر، \www.univ-chlef.dz\topic\doctmdm\، 2009/1/03/27، ص20:30 .

تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات مثلما تجلى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع النظام الى تبني النماذج المؤسساتية الغربية وكان من نتيجة ذلك تاسيس نماذج بعيدة عن اي بنية اجتماعية وثقافية مكافئة مما ادى الى تشويه المؤسسة الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الأنية لتلك المجتمعات مما تسبب في فقدانها لمُدلولها السياسي وعدم تحقيقها الحد الأدنى من الفعالية ولعل غياب مثل هذه المؤسسات القادرة على اداء وظائفها السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه، اذا دون مؤسسات سياسية قوية يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحه المشتركة وتحقيقها كما يفقد القدرة على خلق مصالح عامة لأبنائه وهذا ما يجعل من التنمية السياسية أمرا في غاية الصعوبة لهذا جاء تأكيد هانتجتون Huntington على ضرورة ايجاد مؤسسات سياسية تعمل على ارساء الاستقرار والنظام العام وبناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وبناء على هذا عرف هانتجتون التنمية السياسية ﴿على انها تعني تطور الانظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية﴾¹ كونها في مضمونها مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة.

تفترض التنمية السياسية بالنسبة للجزائر اضعاف الطابع المؤسسي على السلطة وتأسيس السلطة Institutionnalisation de pouvoir اي ان يصبح لها شخصية اعتبارية وحركة ذاتية تنظمها القواعد والقوانين والضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر عن الاشخاص الذين يمرون بها او يمارسون مهامها ومستوى تأسيس السلطة ليس واحدا بل يتحدد بقابلية التكيف والتعقيد والاستقلالية والتماسك في منظماته وإجراءاته.

2. كلاسكية البنى الاجتماعية الجزائرية :

ان اي محاولة تأصيلية او حديثة لفهم نسق و سيرورة التغير ضمن اي مجتمع او اقامة الفوارق ستحيلنا الى ضرورة فهم واقعه وانتمائه من خلال مجموع الوظائف الاساسية التي يقوم عليها وبها من خلال ابعاده الاقتصادية والانتاجية والثقافية وغيرها و من هنا يرى ليندر « أن وظائف المجتمع الأساسية الخاصة بالإنتاج، والتوزيع، والأمن، والإنجاب تختلف اختلافاً جذرياً عما هي عليه في المجتمعات الصناعية وما قبل الصناعية. هذا ويُلاحظ أيضاً تغيير جذري في المؤسسات وتحول عميق لأدوار الأفراد»² فيها ، و من خلال هذا الاسقاط نرى أن المجتمع الجزائري اثبت نوعا من العجز في الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بني اجتماعية قائمة على روابط الانتماء لمجموعات

¹ هشام عبد الكريم ، نفس المرجع.

² - Linder, Wolf "Political Challenges of Decentralisation." Berne: Institute of Political Science.2002.

تضامنية عتيقة في أغلب الأحيان في مواجهة بناءات ذات نط حديث . ويمكن ان نلاحظ في الجدول التالي اهم نقاط الاختلاف بين الوظائف المجتمعات ذات البعد التقليدي و البعد الحديث.

وظيفة المجتمع	المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن:	
	مجتمع تقليدي، وما قبل الصناعي	مجتمع حديث، صناعي
الإنتاج	وحدة أسرية ذات اقتصاد حدّي	منشأة خاصة في سوق اقتصاد الدولة للسلع العامة
التوزيع	توزيع أولي: أدوار الأسرة الممتدة – التركيبية النسبية (القرابة) والقبائل التوزيع الثانوي: تجارة محدودة	التوزيع الأولي: السوق التوزيع الثانوي: الوضع الاجتماعي
الأمن الجماعي، القانون والنظام	أسرة ممتدة أو أنظمة القرابة والقبائل: القانون التقليدي والسلطات	دولة محتكرة: قانون نظامي، الجيش العسكري، الشرطة.
الإنجاب (التعليم والصحة)	الأسرة والقبيلة	الأسرة، التعليم والصحة كسلع عامة تقدمها الدولة

الجدول رقم (1)- وظائف المجتمع الأساسية في المجتمع التقليدي والحديث¹

و بالتالي يمكن الحديث عن المجتمع الجزائري في بناءاته ذات الابعاد التقليدية المحدودة في الزمان والمكان و التي تحدد هويتها عوامل مثل القرابة والدين واللغة و في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في تكوينه وتعاييره ودلالاته القيمة ومرجعياته ، ذلك ان المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند الى خصائص مكتسبة بالأساس اقتصادية وسياسية ، مهنية ، مهارتية و تعليمية مرتبطة بدور الافراد والمجموعات ومكانتهم في البنية الاقتصادية وموقعهم في الفضاءات السياسية والاجتماعية والثقافية ما يميزه ايضا هو الاعتراف الصريح وليس الضمني لذلك الثراء والتنوع في قيمه ومعاييره وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد الضبط كي تحظى بالاتفاق النسبي من اجل تنظيم المنافسة السلمية بين الشرائح والقوى الاجتماعية بعد ان يكون دورها ومكانتها قد تحددت في اطار النسق العام الذي يعين كذلك أساليب الحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخب وأسس توزيع القوى في المجتمع²، الى جانب هذا ومع ظهور التعددية الحزبية التي افرزت طبقة اجتماعية جديدة امتازت بحيازتها للسلطة والثروة واصبحت بعيدة جدا عن تلك الطبقة المتوسطة والعاملة التي كانت تمتاز بطابعها العمومي والشامل للمجتمع .

3 - الحضور القبلي في البناء السوسيوسياسي في الجزائر:

¹ - جورج لوتز ، وولف ليندر ، البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية ،معهد العلوم السياسية جامعة بيرن سويسرا ، ماي 2004 ، ص 08 .

² - عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر . القاهرة : دار الامين، الطبعة الاولى، سنة1999، ص44.

لقد استرسلت الروح القبيلية وطبعت تاريخنا ومدنيتنا ومعاشنا واجتماعنا ومازالت الأحياء التي تنشأ في المدن والقرى إلى اليوم تتراص وتتكتل وفق انتماءات قبلية الأمر الذي جعل العقل الجزائري يتطور على مسلمة الدولة القبيلية إذ قرلديه من خلال مرور التجارب والأخبار أن لا دولة تقوم ولا اجتماع سياسي يتحقق إلا إذا تداعت له العشائر الأولى فالأولى ورفعت له شارة وراية وهو ما يحدد المآل مسبقا إذ التنازع والجدل الخلافي يقتضي أن تقوم عصبية مناهضة تغالب أخرى وتنتزع منها السلطان، ومما لا شك فيه أن الانتساب البربري أو العبري انتساب يحيل في الحالتين إلى البداوة وقد أقر ابن خلدون ذلك في أنهم أبعد الناس عن السياسة، فالسلف لم ينشأوا فقط بداية ولكن ثقافة البادية والعقلية الرعوية والزراعية إعتبارا إلى ما يميز قطاعات سكانية شملها توطن الريف والاشتغال بالفلاحة قد لازمتهم عهودا طويلة قبل أن يدركوا مستوى من التمدن والإستقرار¹.

فلا ننكر تاريخيا وجود المعطى القبلي في الجزائر، فحتى الاستعمار الفرنسي يؤكد على وجود حوالي 677 قبيلة قام بإحصائها، حطمت فيما بعد من طرف الاستعمار نفسه من خلال موجة من الممارسات أهمها على الإطلاق قرارات sénatus consulte حوالي 1863 الذي سعى الى تفكيك البنى الاجتماعية القبيلية التقليدية و ليأتي بعده قانون الحالة المدنية او التلقيب سنة 1882 الذي سيعزز من هاته اضافة الى قانون فارني Warnier سنة 1892 و الذي جاء مكملا للمساعي الاولى من خلال عملية تفكيك الملكية الجماعية للقبيلة و الذهاب الى التسجيل العقاري و الملكية الفردية ، ورغم غياب الفضاء المكاني مع الزمن الذي تميزت به القبيلة تقليديا ستعيد التأقلم و التمركز في مدن الجديدة بتكتلات قرابية وعائلية مع بقاء البعد القبلي حاضرا في ممارساتها .

ومما لا يستدعي مجالا للشك استمرار الواقعة العصبية في تاريخنا الراهن من خلال العمل الحزبي والسياسي الذي دشنت به مرحلة الديمقراطية إذ دلت تجربة الأحزاب عندنا على أن السياسة لا زالت تكتب بالشفرة القبيلية والتعصبية، فلقد كان تداعي الأحزاب يتم على إيقاع قبلي جهوي وكان الوازع التجمعي الذي وسم تلك التكتلات وازعا دمويا عاطفيا وكانت رؤيتها عابرة وزادها من البرامج هو حديث القبيلة والدفرة ولا شيء بعده، لقد أعاق بروز الدولة القبيلية ميلاد الدولة الوطن وانبخس جراه خط الوطن من المدنية وفي الحقيقة أن هذه الصورة هي تواصل لعهود سابقة قديمة فقد كان العهد الوسيط عهد الدموية السياسية والتنازع العصبي الديني أو العرقي لكن ملابسات هذا العهد السياسة كانت في الأوطان التي ينحصر عنها السلطان المركزي وتولى أمرها المتغلبة المنشقون عن المركزيات أكثر شغبا وأشنع أوضاعا بسبب التطاولات التي باتت العصبية تمارسها ضد بعضها البعض الأمر الذي مكن للصراعات الدموية أن تسود.

و من هنا ينطلق الباحث يزيد بن هونات موضحا بخصوص حضور العد القبلي في العملية السياسية قائلا : « لا يمكننا بالطبع فهم النظام السياسي الجزائري اليوم بالعودة إلى أنماط التنظيم

¹ - سليمان عشارتي، الشخصية الجزائرية [الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية]. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، سنة 2007، ص 192.

القبلي، ويجب في الوقت نفسه التسليم بأن القبيلة لا تزال مرسومة في الأفق السياسي، فكرياً أو واقعاً، وهماً أو حقيقة، وسواء كانت محل نقد أو محل إطراء. هذا الأفق لا يفسر وحده هيكله الواقع السياسي الجزائري، لكنه يؤثر بطريقة ما في توجيه هذا الواقع. وخلاصة القول هي أن على الرغم من أن القبيلة في الجزائر ضعيفة الوزن السياسي، فإنها تشكل أفقاً وشكلاً مثاليًا (سلباً أو إيجاباً) داخل المنظومة السياسية يوجه الفعل السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي، ويبرره لاحقاً في كثير من الأحيان¹.

وان تحدث هذا الباحث هنا باقتضاب عن الحضور القبلي في العملية السياسية الا اننا كباحثين متممين لمجتمعات محلية نعيش هذا الشكل و بحضور فاعل في العمليات السياسية مثل اختيار القوائم الانتخابية وعمليات التنمية على مستويات محلية و في الحضور للحملات الانتخابية و الفعل و رجوع الى خطاب القبيلة ، ولعل ابرز مثال نذكره اجابة السياسي الجزائري بلعيد عبد السلام عندما انشق عن حزب جبهة التحرير الوطني بعد الصراع معهم و محاولته الترشح في قريته الام بنواحي سطيف ردا على سؤال احد الصحفيين جريدة ليكسبراس *L'Express* قائلا «من ليس له قبيلة يستند إليها فليذهب إلى الجحيم» لقد اشار لهذه الحادثة الباحث يزيد بن هونات نفسه متحدثا عن انتخابات تشريعية لديسمبر 1991 بالتالي فالحضور القبلي في المجال المغربي على العموم حاضر دوما و لو بدرجات متفاوتة من منطقة الى اخرى و هذا ما يشير اليه الباحث ريتشارد تابراز حين يوضح انه من بين اهم خصائص القبيلة المغربية هو مرونتها و قدرتها على التخفي و التأقلم مع الظروف و المتغيرات.

4 - البنى الاجتماعية و فضاءات السلطة في المجتمع المحلي:

1 - السلطة في الفضاء المحلي و ثنائية التجسيد :

يقصد بمفهوم السلطة وجود تلك العلاقة بين أمر و مأمور ، الا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض ارادة طرف على طرف آخر على الدوام باشكال قسرية ، لقد بينت الدراسات الانثربولوجية وجود شكل الظاهرة السلطوية في كل المجتمعات حتى البدائية منها و حتى تلك التي لم تعرف مؤسسة للبعد السياسي و حضورا له تتسم بهذا الشكل من العلاقات، و بالتالي فان العملية السياسية و رغم اهميتها في النسق المجتمعي فإنها ليست حتمية التجسد .

و منه يمكن القول أن الحفاظ على بنية المجتمع الكلية يتأتى من خلال الوظيفة الاندماجية للسياسي حيث تظهر المجتمعات منظمة سياسيا من خلال الدولة الحديثة و من خلال الأجهزة الإدارية المختصة، أما في المجتمعات المنظمة على أساس جزئي فان السياسي هو اقل حضورا فالنظام الاجتماعي المحلي هو مضمون عن طريق التوازن الجزئي الذي هو نتاج علاقات التضاد هذا ما أكد عليه كلود لوفيس ستوروس².

¹ - يزيد بن هونات ، القبيلة كأفق سياسي في الجزائر ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر ، العدد 15 ، شتاء 2016 ص 42 .

² محمد عبده محجوب، محمد احمد غنيم، فانت محمد شريف، دراسات في المجتمع البدوي، دار المعرفة الجامعية، سنة 1997، ص 38-39.

يقول بالانديه ان كل « مجتمع انساني عرف ، حتى البدائي منه ، السلطة - مهما تكن الاشكال التي تتحكم باستعمالها ، من المناسب درس هذه السلطة بقدر ان تعلن عنها النتائج و ذلك بقبل تفحص مظاهرها و صفاتها ، و هي دائما في خدمة بنية اجتماعية و لا تستطيع أن تستمر بتدخل العرف القانونية فقط و بنوع من الامتثالية الآلية للقواعد»¹ ، بالتالي فان الحديث عن اي سلطة محلية كفضاء مجتمعي منظم وفق منظور جزئي يتناول صراعاً مستمراً وديناميكية معقدة، وفي الوقت نفسه هو حديث عن استراتيجيات متجددة لفك الصراعات، وعن وسائلها بحضور الرسمي شكلا و بحضور الاعراف و التقليد و التنظيم الغير رسمي عمقا .

و منه يمكن القول ان وظيفة السلطة الاساسية في اي مجتمع كان كلي او محلي تكمن في «الدفاع عن المجتمع ضد ضعفه الخاص ، و حفضه كالدولة اذا جاز التعبير ، و اذا لزم الامر ترتيب التعديلات التي لا تتناقض مع مبادئه الاساسية، أخيرا و عندما تتجاوز العلاقات الاجتماعية صلات القرابة ، يقوم بين الافراد و الجماعات تنافس ظاهر تقريبا ، بحيث يسعى كل واحد الى توجيه قرارات الجماعة في اتجاه مصالحه الخاصة ، و في النهاية تظهر السلطة (السياسية) كنتاج للمنافسة و كوسيلة لاحتوائها»².

يرى دوركايم Durkheim : " أن السلطة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أن يجتاز عاصفة التاريخ الحديث " ³ وهو يقصد هنا السلطة السياسية Le Pouvoir Politique بالذات وليس السلطة على إطلاقها ، بالتالي يرى ايدموند ليش من خلال دراسته للمجتمع الكشاني في أراضي برمانيا أن المسار السياسي لا يمكن أن يدرس ويفكر بمعزل عن الأحداث الاجتماعية الأخرى بل من خلال المقاربة الديناميكية الاجتماعية اي حضور الفعل السياسي في الفضاء الاجتماعي كميزة محركة و مؤثرة في باقي الانساق ، اي ان ظاهرة السلطة السياسية هي التعبير الوحيد عن هذا السياسي ، و منه يقول بالونديه أن «السلطة السياسية ملازمة لكل مجتمع وهي تحت على احترام القواعد التي يقوم عليها هذا المجتمع و تحميه من عيوبه الخاصة و تحد بداخله من اثار المنافسة بين الافراد و المجموعات فالسلطة ناجمة عن مكافحة كل قصور او ضرر يعرض المجتمع للفوضى»⁴.

رغم أن السلطة على حد قول Jovenel برتنارد دو جوفينيل: " ظاهرة أقدم في أصلها من تلك الظاهرة التي تسمى دولة، فضلا عن أن السيطرة الطبيعية لبعض الأشخاص على الآخرين هي المبدأ الأساسي في جميع، التنظيمات الانسانية ، الا ان السلطة السياسية قديمة قدم الحكومة ذاتها، [فهي

¹ - جورج بالانديه ، الانثروبولوجيا السياسية . « تر : علي المصري» ، لبنان : مجد - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 2 ، 2007 ، ص 54 .

² جورج بالانديه ، نفس المرجع ، ص 54 .

³ - جون ويليام لابييار ، سلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، بيروت، لبنان، منشورات عويدات، 1977، ص 123 .

⁴ Balandier (G) anthropologie politique edit ed : PUF، Paris 1972، P43.

في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ككل، ويضبطه بل قد تتجاوز أحيانا مهمة مراقبة هذا النظام وضبط إلى العمل على التأثير فيه وتغييره¹ بالتالي فان الاهتمام بظاهرة السلطة المحلية (خاصة السياسة) نابغ من أهمية السيطرة على حركيتها لضمان توازن الصراعات الاجتماعية الداخلية. فالصراع رغم خطورته، عنصر مهم وصحي في تحقيق التغييرات الاجتماعية اللازمة و احداث التوازن الوظيفي ،بل هو شرط أساسي من أجل أن تلعب عوامل أخرى دورها الفعال في الانتقال الاجتماعي والتحول. وهو في الوقت نفسه جزء من التغيير الاجتماعي، باعتباره هو بذاته تغييرا لواقع اجتماعي سابق .

2 المجلس الشعبي المحلي كسلطة سياسية :

سعت الجزائر منذ حصولها على سيادتها إلى بناء هياكل على أسس تكفل تحقيق الأهداف المنشودة بفعالية، فاتخذت من اللامركزية أساسا لتطويرها وتنظيمها كما سعت إلى تقرب الإدارة من المواطن و تمكن الجماهير من الصلاحيات و المهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية وذلك من خلال اجهزتها التنفيذية.

وتعد المجالس الشعبية (ولاتية و خاصة البلدية) _ باعتبارها هيئات مداولة في كل القضايا التي تخص الجماعة المحلية على كافة الأصعدة - الهيئة السياسية في الولاية التي تتجلى فيها الديمقراطية الإدارية و السياسية، و هذا بالنظر إلى تشكيله كذا طريقة عمله، و من ثمة فهو الجهاز اللامركزي الحقيقي على المستوى المحلي من جهة، و من جهة أخرى يعتبر الأسلوب الامثل للقيادة الجماعية و يعتبر أقدر الأجهزة للتعبير على مطالب السكان لأنه ينتظم من بينهم، و يعتبر بالضرورة أهم الوحدات الإدارية اللامركزية و التي تقع على عاتقها إنجاز البرامج التنموية المحلية و إشباع الحاجات المادية الملحة للمواطنين و ذلك عبر تشكيلة من الأعضاء تختلف من جماعة إقليمية إلى أخرى باختلاف عدد السكان، و يتم اختيار هذه التشكيلة بعد إجراء انتخابات محلية تشارك فيها مختلف الأحزاب السياسية عن طريق قوائم تضم أسماء المرشحين، و يرأس المجلس رئيسا يتم اختياره في إطار المجلس حيث يجري ذلك الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة، و في حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول من الاقتراع تجرى دورة ثانية أين يتم الانتخاب عن طريق الأغلبية النسبية، أما إذا كان هناك تساوي في الأصوات يتم انتخاب أكبر المرشحين سنا.

و يتجسد عمل المجالس في إطار المداولات التي يصادق عليها بأغلبية الأعضاء المكونة له، و في حالة تساوي الأعضاء يرجح صوت الرئيس .

يسعى نظام الإدارة المحلية إلى تقوية البناء السياسي و الاقتصادي للدولة، و يتم ذلك عن طريق توزيع الاختصاصات .بين افراد المجالس المنتخبة التي تكون كامتدادات لفاعلين سياسيين/حزبيين، و

¹ - جون ويليام لايبير ، نفس مرجع ، ص 123 .

تهدف الى العمل على تنمية مناطقها بدرجة اولى و تمثيل الدولة من خلال توزيع الريع بطرق عقلانية و وفق برامج معينة و كذلك تمثيل نوع من التداول على السلطة و ترسيخ مبدأ الديمقراطية.

3 - المشاركة السياسية في إطار المجتمع المحلي:

تعتبر المشاركة السياسية من أهم القضايا التي يركز عليها علم الاجتماع السياسي فهي عملية اجتماعية سياسية باعتبارها تلك «العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، و تكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع و صياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الأهداف»¹.

فالمشاركة السياسية باعتبارها أحد تجليات المواطنة و المشاركة السياسية ، تبرز في المجتمعات المحلية من خلال ما تشمله من النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) و النشاطات الغير مباشرة (الثانوية)، و من أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة نجد عدة تمثيلات منها (تقلد المناصب السياسية، عضوية الأحزاب السياسية، الترشح للانتخابات، التصويت و الاقتراع، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في الندوات و المحاضرات، التجمعات السياسية... الخ).

أما فيما يخص النشاطات الغير مباشرة فهي نوعا ما تتمثل في (المعرفة بالمشاكل العامة و بعض الأشكال في الجماعات الأولية.. الخ).

و هنا تظهر خاصية الحقوق و الواجبات و من خلال الكثير من الاحتكاك بطبيعة النظم في مجتمعاتنا المحلة نتمكن من القول ان بعض القناعات التمثيلية لدى أفراد المجتمع المدني حاضرة بضرورة الالتزام بمبدأ الحقوق و الواجبات كأحد مبادئ المواطنة و ذلك بالقيام بالواجبات كدفع الضرائب و ضرورة احترام القانون إضافة إلى احترام هيبه الدولة و مكانتها و الحفاظ على ممتلكاتها و الحفاظ على النظام العام ايضا مقابل الحصول على عدد من الحقوق كالمساواة أمام القانون و الحق في التعبير و العيش و العمل و السكن و التمدرس و غيرها من الحقوق.

إضافة إلى الحقوق السياسية و بالتالي المشاركة سياسيا و التي تعتبر من أبرز سمات ممارسة الأفراد لحقوق مواطنيتهم السياسية، و الملاحظ أن تقلد منصب سياسي أو إداري يقع على رأس أوجه المشاركة السياسية بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة السياسية داخل مجتمعنا المحلي و يأخذ مستوى المشاركة السياسية في الهبوط و التناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة متمثلا عملية التصويت، باعتبارها أدنى مستوى و شكل من أشكال التعبير عن المشاركة السياسية بالتالي تشكل عملية الانتخاب كمحدد اساسي حضورا لهاته الفواعل و تبرز بالتالي فيه عملية التخبير الحزبي التي تقوم في عديد الاحيان بل في اغلبها داخل المجتمعات المحلية على البعد القرابي و قبلي في كثير من الاحيان بارزا فيها على الاعتماد على العصبية باعتبارها عنصرا محركا في مجتمعاتنا المغربية كما ذكرنا

¹ - عبد الهادي الجوهري، علم الاجتماع السياسي-مجاله و تطوره، القاهرة: دار المعارف الجامعية ، 1975، ص 290.

سابقا و بىروز معطيات اخرى كالزبونية مثلا في تحديد و تشكيل ارضية العائلات بين افراد هذه المجتمعات المحلية.

4 - الزبونية كمحدد لعلاقات السوسيوسياسية في الفضاء المحلي :

ينطلق واتربوري في احدى مقارباته حول ظاهرة الزعامات الروحية و الزوايا في الفضاءات المحلية خاصة في البوادي المغربية من كون تلك العلاقة التي كانت تتسم في العديد من الاحيان بنفور بين المخزن و شيوخ الزوايا و القبائل و اعيانها كانت تنطلق كثيرا في محاولات السلطة المخزنية في العديد من الاحيان تقويض سلطات هؤلاء من اجل ضمان استمرار علاقة المخزن بالرعية و حفظا لولائهم و هكذا كانت الكثير من التشابهات في الجزائر من خلال صراعات شيوخ القبائل و شيوخ الزوايا ضد سلطة الاتراك و لعل صراع الدرقاوية مع الاتراك و اغتيالهم للشيوخ بلقندوز و انتفاضات الدرقاوة بعدها في الغرب الجزائري مثال حي.

لقد عرفت البوادي الكثير من الانتفاضات القبلية ضد المخزن تارة من قبل شيوخها و الاعيان و مرات تحت سلطة شيوخ الزوايا و الصلحاء من طرف مواليهم ، و ان سعى المخزن في كثير من حالات الفوضى لاستعمال العنف في كثير من الفرص لطفاء الثورات ، فقد سعى السلطان في المغرب او البايات و دايات في بقية الامصار التي كانت تحت حكم العثمانيين بعدها الى النزوح من اجل فرض السلم مع اجزال الهبات من العطايا و اقطاع الاراضي على الاعيان للرضوخ خاصة لدى قبائل الباورد او القبائل المتمردة بكثرة ، في حين طبعت قبائل المخزن بالانتماء للسلطة المخزنية بما كانت تقدمه لها من امتيازات و اعفاء على الخراج و الضرائب .

تناولنا هاته الافكار البسيطة لنحدد مفهوم الهبة كميزة حسب منظور موس لما اعتمد عليه النظام التقليدي في ابعاده المحلية ، لكن لنتجاوزه في بعد اخر نحدد من خلاله منطلق العلاقة الزبونية القائمة على الوهب التي كانت محددة للبنى الاجتماعية في الشمال المغربي بما كان متواجدا بين البوادي و دار السلطان .

ان الهبة اذن كميزة محددة لنسق علائقي تبادلي بين طرفين مانح / طالب فانها بالتالي وجه بارز لمفهوم التبادل المنفعي او وجه للزبونية التي لها دور فعال بنينة الفضاء السلطوي للفرد و صاحب الرساميل و عملية تبادلها افقيا او تصريفها عموديا ، و في هذا ينطلق عبد الله حمودي من فكرة مفادها ان الوهب، التقرب و الخدمة كاسقاط من منظومة الشيخ و المرید تعد من انجع الوسائل التي تفيد في انتاج السلطة و الانتفاع من خيراتها الرمزية و المادية ، كونها تحدد مواقع السيادة و التبعية و تضمن استمرارية نظام التراتبية الاجتماعية و السلطوية¹

و من هنا يجمع بورديو على ان « التوزيع المتفاوت لأدوات انتاج العالم الاجتماعي و المعبر عنه بوضوح هو ما يجعل ممكنا وصف الحياة السياسية بمنطلق العرض و الطلب ، الحقل السياسي هو

¹ - عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الاعيان آليات انتاج الوجاهة السياسية . الرباط / القاهرة : سلسلة ابحاث و دراسات 02 ، ط 03 ، 2013 ، ص 110.

المكان حيث تتوالد ، ضمن التنافس بين الفاعلين الذين يجدون انفسهم متورطين في ، منتجات سياسية ، مشاكل ، برامج تحليلات تعليقات ، مفاهيم ، احداث¹ ، و من منطلق فهم قانون العرض و الطلب يذهب (Karl Landé) كارل لاندي على ان العلاقات الزبونية باعتبارها احد أوجه العلاقات الاجتماعية فإنها كغيرها تفترض وجود طرفين على الأقل: الزبون و الباطرون/الوجيه بالإضافة إلى وجود وسيط يعمل على تأمين التواصل بينهما كل ذلك، يجعل العلاقات الزبونية تتميز بخصائص عدة، منها:

-أنها علاقة ديناميكية

-علاقة لامتكافئة -

-علاقة ثنائية، شخصية (وجهاً لوجه)

-ذات طابع تبادلي

-علاقة طوعية²

و على ضوء مقولتي بورديو و كارل لاندي نرى ان المجال المحلي المغاربي و الجزائري كجزء منه يعيش معنى هذا الشكل من العلاقات التي تتميز مختلف فاعليه هي علاقات تبادل منفعي بين المالكين للرساميل المختلفة و الغير مالكين المحتاجين و بالتالي تتحدد من خلالها مفهوم الولاء و الانتماء مقابل الاستفادة من معطى المادي للمالك او صاحب الجاه او النخبوي و من مكانته الاجتماعية و سياسية و الاقتصادية و شبكة علاقاته المختلفة.

ان السلطة انما هي محصورة في فضاءات معينة ، قائمة على نسق التبادلات قائمة على الرضا كما اشرنا من خلال منظور العرض و الطلب كما يرى بالوندييه ، و امتداد لهذا يرى بورديو على ان الفعل او العملية السياسية التي يقيمها « المشتغلون بالسياسة من السياسويين و البرلمانين ، تتم دوما في اطار الزبونية و تتحدد تقريبا بالعلاقة التي يقيمونها مع منافسهم ، و هم بذلك يخدمون مصالح زبائهم في الاطار نفسه الذين يخدمون في انفسهم»³. و بالتالي فان كانت العلاقات القرابية كاحد اوجه العملية الانتخابية او وجاهية و صناعة الوجاهة و الجاه و ايصال العرش او العايلة لسدة الحكم فان العلاقة الزبونية تعد ايضا احد اوجه المسارات الاساسية التي تطبع المجال الاجتماعي اولا و السياسي ثانيا كونها ركنا في بنية اسس سلطوية و هذا ما نراه كثيرا و خاصة في مجتمعاتنا المحلية في فترات العمليات الانتخابية حين تبرز الزبونية كمؤشر واضح في عملية الانتماء و اعلان الولاء و انتظار المقابل لاحقا حين تحقيق المرجو .

5- الفضاء السياسي المحلي التشبيك بين الرسمي و الغير الرسمي

¹ - بيار بورديو ، التمثيل السياسي تر: رشيد فقير . مجلة الفكر العربي ، السنة 11 العدد 59 ، بيروت ، كانون الثاني / ايار ، 1990 ، ص 171.
² - شفيق عبد الغني ، النخب المحلية والعلاقات الزبونية :دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات ، العدد 35 ، صيف 2016 ، ص 142، 143.

³ - Pierre Bourdieu, La représentation politique : Élément pour une théorie du champ politique, Seuil , Paris , 1994 , p 41.

يرى جورج بالونديه أن الانثروبولوجية السياسية بشكل عام والانثروبولوجية السياسية المغاربية بشكل خاص، قد ركزت و منذ بروزها على معطى أساسي ألا وهو: عملية بحث متواصلة و بدون كلل على كل ما هو تقليدي و عتيق، و محاولة نفض الغبار عليه و إعادته إلى واجهات الأحداث البحثية الأكاديمية المعرفية و السياسية الإستراتيجية الدولية، فعلى مستوى المورفولوجية الاجتماعية من خلال البناءات التقليدية (العرق، الاثنية، القبيلة، عشيرة...الخ)، وعلى المستوى السياسي من خلال عدم قابلية بعض المجتمعات الجنوبية لمفهوم و منطق الدولة (مجتمعات لا-دولة).

و في ضوء هذا النهج و باسقاط ما تنولناه على مجتمعاتنا المحلية في الجزائر يمكننا من القول أن الانتساب العائلي لدى الفاعلين الاجتماعيين و قوة حضور القرابة الدموية تشكل محورا اساسيا في المنحى المعيشي للفرد، فضلا عن ضعف أطر المجتمع المدني التي تترك فراغا لتبلور أسس الانتماء التقليدي و عدم زوالها أبرز الميزات الموجودة فيه، وكما ذكرنا سابقا فان المشاركة السياسية تنتعش أيام الانتخابات و تزيد الحركية في هذه الفترات، و بالتالي عند ترشيح الأشخاص داخل قوائم حزبية يقوم أعضاء العرش و الأقارب و العائلة بدعم المرشح المنتهي و الأقرب لهم و يعملون على مساعدته في المجال الرسمي من خلال عمل المكاتب و الحملات الانتخابية الرسمية.

أما من خلال المجال الغير الرسمي الذي تظهر فيه النزعة القرابية و العائلية فتتم الحملات بالاستعانة بأعيان و كبار دوار و أصحاب المال داخل الدواوير من أجل تقديم العون للمترشح ففي المجتمعات التقليدية معظم أفعالهم الاجتماعية و السياسية تحكمها محددات قرابية و عروضية، بحيث أنهم لا يستطيعون الخروج عنها، ذلك أن هذا يغضب نوعا ما الأولياء، و هذا الأمر حسيم الذي يعتبر غير محبذ و خصوصا إذا تكلمنا في مجتمع محافظ من الصعب الخروج فيه عن طاعة رب العائلة و هنا نستحضر منظور و حضور السلطة البطرياركية.

و من الملاحظ في هذا النوع من المجتمعات أن الحملات الانتخابية تتم على مستوى مركز البلدية داخل المقاهي، إضافة إلى النوادي الرياضية و داخل المكاتب و أقسام الأحزاب السياسية، أما فيما يخص المجالس الشعبية البلدية فإنه تعتمد إضافة إلى تسييرها الرسمي للمجتمع المحلي على مجموعات غير رسمية فيمكن ملاحظة الطرق التي ترتكز على جماعات كبار الدوار أو الشيخ الذين يفصلون في النزاعات بين الأفراد خاصة الصراع بين دواوير أمور النسب، الطلاق، الزواج و مشكلات الأراضي و الميراث رفقة الإمام في العديد من الأحيان، و يعتبر كبير الدوار مالك السلطة فيه و يختار كبير الدوار أو شيخ الدوار أو شيخ العائلة أو المسؤول عن العرش على عدة أسس و معايير فيمكن أن يختار على أساس شخصيته و وزنه ففي الدوار و انتسابه لعائلة مرموقة أو شريفة الأصل أو مرات على نسبة الولاء أو الثراء، كما تلعب طريقة معاملته مع بقية أفراد عرشه أو قرابته دورا فاعلا أيضا و يمكن أن يختار أيضا على أساس وظيفته أو مركزه الإداري داخل المجتمع المحلي، و بالتالي نلاحظ أن تعيين المترشحين داخل المجتمع المحلي في حملاتهم الانتخابية يتم بولاءاتهم العروضية و القرابية من أجل

الفوز في الانتخابات، شريطة أن يساعد المترشح و يفي بوعوده لقرابته أو حلفائه الذين ساعدوه على الفوز بالانتخابات.

تعتبر النخب المحلية و الاعيان كظاهرة مؤثرة و حاضرة في البنى الاجتماعية المحلية الحديث منها و التقليدي عنصرا رئيسيا في بناء مجال سلطوي و ان كان في ابعاد عديدة يعبر عن شكل حدائي سيبقى البعد التقليدي حاضرا فيه لفاعلين يلبسون ثوب الامتداد التقليدي العائلي او الديني او الوجداني ، او فاعلين ينتمون للنخب مؤثرة ذات امتداد حديث كنخب السياسية و الادارية و الحزبية ، لئرى فئات اخرى تجمع البعدين الاثنيين معا التقليدي و الحدائي خصوصا للفاعلين في مجالات السلطة المحلية ، في هذا يقول الباحث خالد بن فافة . «فإن كان السياسي يوجد في الأماكن الرسمية وبطريقة قانونية وشرعية، فإنه يوجد كذلك في الأماكن غير الرسمية، وإن كانت هناك جوانب غير رسمية في المجال الذي هو أصلا رسمي، وهذا يصح في مختلف جوانب التنافس السياسي حول السلطة المحلية.

في الجانب الرسمي، هناك المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، هناك كذلك حركية غير رسمية في الديناميكية السوسيو- سياسية المحلية، تتمثل في الجماعات التقليدية وأئمة المساجد، والتي تعتبر مالكة للسلطة التقليدية. إن كلا المجالين الرسمي وغير الرسمي يعملان في وقت واحد لتأسيس النظام الاجتماعي، وبذلك نلاحظ أن السلطة السوسيو- سياسية ليست مملوكة من شخص واحد ولا من مجال واحد، بل مشتتة بين المجالين الرسمي (الحديث) غير الرسمي (التقليدي)»¹.

خاتمة :

إن معظم المقاربات والقراءات التي تمت على المجتمع والدولة الجزائرية لا نستطيع من خلالها أن نجزم بان هذا الاخير كمجتمع ودولة استطاع تجاوز تلك البنى الكلاسيكية القائمة على القرابة الدموية والوهمية التي لا تزال تغذي المشهد الاجتماعي والسياسي من خلال قيمها ومعاييرها وما افرزته تلك المؤسسات العمومية من محسوبيات وعوائق كرسست الروح القبيلية في هذا المجتمع ضاربة في عمق بنية السلطة على مستوياته ، كما لا يمنع بأن نقول أن الجزائر مجتمعا ودولة احدثت قفزة نوعية على مستوى الهياكل والبنى الفوقية والتحتية والممارسات السياسية متجلية في المواطنة والروح الوطنية وهذا إن كان فبفضل التراكمية التاريخية وما افرزته الحقبة الاستيطانية الفرنسية من تفكيك لبنى عتيقة تتعارض والمشروع الحدائي جملة وتفصيلا وهذا ما أرادته أيضا الدولة الوطنية حيث سعت من خلال مشروعها التنموي السياسي الى توطين القبيلة من خلال توظيف البدو وتنمية المجتمع المحلي من خلال مشاريع اقتصادية وثقافية واجتماعية تسعى الى تأسيس وغرس وتنمية الروح الوطنية داخلها .

الا ان الروح القبيلية أبت إلا أن تعارض الروح الوطنية وهذا من خلال بسط روحها في هياكل ومؤسسات الدولة من خلال عقول ونخب لا زال تكوينها النفسي والعقلي المتجذر متشبثا بالقبيلة كما

¹ - خالد بن فافة ،مقاربة سوسولوجية لحركية السلطة السياسية المحلية، مجلة آفاق العلوم ، تصدر عن جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2016 ،ص 282 .

أن الدولة أيضا لم تبقى عاجزة وواقفة امام هذا الحدث بل سعت الى مكافحته من خلال صرامة القانون وعلو المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة الفئوية .
هكذا هو الصراع ما بين هذين الكيانين يتجلى في كل الميادين وشتى المجالات، فهو يضعف في اطار ما ويقوى ويعيد تجديد ذاته في نفس ذلك الاطار او في اطر اخرى وهكذا تبقى جدلية البنى التقليدية مقابل البنى الحداثية مستمرة داخل المجتمع الجزائري الذي نراه في معيشنا اليومي ونستحضره من خلال مختلف اشكال الممارسة الاجتماعية و السياسية كالعلاقات الانتخابية التي تبرز فيها تلك النعرات التقليدية ويجيش فيها الانتماء القبلي وحضور السلطة الابوية الى غير ذلك .

. قائمة المراجع:

الكتب :

- حسين عبد الحميد رشوان، البناء الاجتماعي «الأنساق والجماعات»، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2007
- جورج بالانديه ، الانثربولوجيا السياسية . « تر : علي المصري» ، لبنان : مجد - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 2 ، 2007.
- جون ويليام لابييار ، السلطة السياسية.«تر: إلياس حنا إلياس» .بيروت، لبنان: منشورات عويدات، 1977.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. مصر: دار المعارف الجامعية، سنة 2005
- محمد نجيب بوطالب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006
- محمد عبده محجوب، محمد احمد غنيم، فاتن محمد شريف، دراسات في المجتمع البدوي. دار المعرفة الجامعية، سنة 1997
- عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الاعيان آليات انتاج الواجهة السياسية . الرباط / القاهرة : سلسلة ابحاث و دراسات 02 ، ط 03 ، 2013.
- عبد الهادي الجوهري، علم الاجتماع السياسي-مجاله و تطوره. القاهرة: دار المعارف الجامعية ، 1975.
- سعيد فالح الغامدي ، البناء القبلي والتحضر (في المملكة العربية السعودية). الاسكندرية: المكتب الجامعي. ب س .
- سليمان عشراطي، الشخصية الجزائرية [الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية]. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، سنة 2007 .
- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر. القاهرة : دار الامين، الطبعة الاولى، سنة 1999.
- عيسى الشماس ،مدخل الى علم الانسان (الانثربولوجيا) . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004.

المجلات :

- بيار بورديو ، التمثيل السياسي تر: رشيد فقير . مجلة الفكر العربي ، السنة 11 العدد 59 ، بيروت ، كانون الثاني / ايار ، 1990

- جورج لوتز ، وولف ليندر ، البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية ، معهد العلوم السياسية ، جامعة بيرن سويسرا ، ماي 2004
- خالد بن فافة ، مقاربة سوسيولوجية لحركية السلطة السياسية المحلية ، مجلة آفاق للعلوم ، تصدر عن جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2016
- شفيق عبد الغني ، النخب المحلية والعلاقات الزبونية: دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات ، العدد 35 ، صيف 2016 ، ص 142 ، 143.
- محمد الأمين ولد مولاي ابراهيم ، المجتمع الموريتاني من القبيلة الى الدولة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 243 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة 1999.
- يزيد بن هونات ، القبيلة كأفق سياسي في الجزائر ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر ، العدد 15 ، شتاء 2016

مراجع لغة اجنبية :

- Balandier (G), anthropologie politique , edit ed :PUF, Paris 1972.
- Pierre Bourdieu, La représentation politique : Elément pour une théorie du champ politique, Seuil , Paris , 1994
- -Linder, Wolf ,“Political Challenges of Decentralisation.” Berne: Institute of Political Science.2002.

الوابغرافيا :

- هشام عبد الكريم ، السياسة و مسألة التنمية في الجزائر،-univ. www. chlef.dz\topic\doc\mdm\ 20:30 ، 2009/1/03/27